Revue d'Economie et de Statistique Appliquée
Volume 17, Special Issue: Algeria, economic prospects, June 2020
ISSN: 1112-234X EISSN: 2600-664
Pages:66-86

HIGHER EDUCATION AND THE LABOR MARKET IN ALGERIA: IN ORDER TO ACHIEVE NATIONAL DEVELOPMENT

التعليم العالي و سوق العمل في الجزائر: من اجل تحقيق تنمية وطنية

فاطمة الزهراء سي الطيب *
جامعة الجزائر 2 ، أبو القاسم سعد
sitayebfz@yahoo.fr

ريخ الوصول: 06 /10/ 2019 ريخ القبول: 09/ 12/ 2019 ريخ النشر على الانترنت: 01/ 06/ 2020

ABSTRACT : The interest in the higher education system in the Arab world in general and in Algeria in particular is limited to the percentage of expenditure on this sector through the expansion of institutions and the increase in the number of students, without taking into account the quality and quality of education and its suitability to the labor market. And the expansion of education for political and social reasons without regard to economic criteria, led to the emergence of a large gap between the output of institutions of higher education and demand the labor market and exacerbate the problem of unemployment. Investment in the higher education sector needs to be revised so that the criterion is quality, not quantity, as we see in many Arab countries, including Algeria.
In response to this challenge and in response to global changes and the phenomenon of globalization of the economy and technological revolution, Algeria found itself in need of radical reforms in the system of higher education and training aimed at ensuring total quality and developing interest in scientific research in order to reduce the gap between university disciplines and market In this perspective, the reform of the new university system, based mainly on the LMD system, is still dependent on its success despite the obstacles and criticisms that have been directed against it.

Keywords: Higher Education, Unemployment, Demographic Growth, Labor Market, Reform System

JEL Classification : E24 J18 J45

ملخص :إن الاهتمام بنظام التعليم العالي في الوطن العربي بوجه عام و الجزائر بوجه خاص ، انحصر على نسبة الإنفاق على هذا القطاع من خلال التوسع في المؤسسات و الز دة في عدد الطلبة ، دون الأخذ بعين الاعتبار نوعية و جودة التعليم و مدى مواءمته لسوق العمل ، فتزايد أعداد الخريجين من الجامعات مقابل محدودية الوظائف ، و ز دة النمو الديموغرافي ، و التوسع في التعليم لأسباب سياسية و اجتماعية دون اعتبار للمعايير الاقتصادية ، أدى إلى ظهور فجوة كبيرة مابين مخرجات مؤسسات التعليم العالي و طلب

* المؤلف المراسل

سوق العمل و تفاقم مشكل البطالة .لقد أصبح الاستثمار في قطاع التعليم العالي يحتاج إلى مراجعة حتى يكون المعيار هو الكيف و الجودة و ليس الكم مثل ما نشهده في الكثير من الدول العربية بما فيها الجزائر . أمام هذا التحدي و استجابة للتغيرات العالمية و ظاهرة عولمة الاقتصاد و الثورة التكنولوجية ، وجدت الجزائر نفسها أمام ضرورة إحداث إصلاحات جذرية على منظومة التعليم العالي و التكوين الهادفة إلى ضمان الجودة الشاملة و تطوير الاهتمام لبحث العلمي ، من أجل تقليص الفجوة القائمة بين التخصصات الجامعية و سوق العمل ، و في هذا المنظور جاء إصلاح النظام الجامعي الجديد المبني أساسا على نظام ل.م.د (ليسانس – ماستر – دكتوراه) ، الذي لازال يعول على نجاحه رغم العقبات والانتقادات التي وجهت إليه .

الكلمات الرئيسية: التعليم العالي ، البطالة ، النمو الديموغرافي ، سوق العمل ، نظام الإصلاح

1. مقدمة:

يستلزم تحقيق عملية التنمية البشرية تطوير التعليم و التوسع بمختلف مراحله و أنواعه ، كونه يعد المصدر الأساسي لتوفير احتياجات القطاعات الاقتصادية و المتمثلة في اليد العاملة ذات مهارة ، كما أنه الوسيلة الحقيقية لفتح منافذ المعرفة و تزويد البشر لقدرة على استخدام تلك المعرفة في مختلف نواحي حياتهم من أجل رفاهيتهم الآنية و المستقبلية.

إن التحدي الحقيقي لمواجهة المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ، و تزايد ندرة للموارد يفرض على المجتمعات الاعتماد بشكل متزايد على للموارد المتجددة و الأفضل و الأكثر ثبات على الإطلاق ، وهو الإبداع البشري ،فالثروة البشرية إذا نمت و ازدهرت مكانها ، بفضل العلم و المعرفة و التقنيات الحديثة ، أن تتغلب إلى حد كبير على للنقص النسبي في للموارد المادية الأخرى ، و لا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال اعتماد أنظمة التعليم و التعليم للفني و للتدريب بمختلف أنواعه و مستو تعللي تحقق نوعية متميزة من الكفاءات و المهارات و المعارف .

لذلك ومن أجل بلوغ هذه الغاية و الارتقاء لمستوى التعليمي ، لابد من ز دة الإنفاق على قطاع التعليم لمواجهة النمو السكاني المتسارع ، وللذي يؤدي إلى ز دة الطلب على الخدمات

التعليمية وهي من الحقوق التي تكفلها الدولة لكل فرد ، فضلا عن الصعو ت التي تعرفها العديد من البلدان العربية و المتمثلة في النقص الحاد في القوى العاملة الماهرة و الفنية .

لكن من الضروري أن تكون ز دة الاستثمار في التعليم ليس للتوسع في مؤسساته فحسب بل لتطوير النوعية و الجودة التعليمية في نفس الوقت. فالإنفاق المتزايد على التوسع في المؤسسات التعليمية على حساب مراعاة التميز في نوعية العملية التعليمية وجودتها يؤدي إلى نتائج غير مأمولة منه ، فقد يساهم في ز دة نسب البطالة السائدة في المجتمع و تحولها من بطالة أمية إلى بطالة مقنعة ، وإلى تعميق الفجوة بين نوعية مخرجات التعليم ومتطلبات التنمية الاقتصادية .

سنحاول من خلال هذا المقال مناقشة هذا الموضوع بتسليط الضوء على واقع الجزائر، حيث يعد نظام التعليم و التكوين من الأسباب التي زادت من تفاقم مشكلة البطالة خاصة بين حاملي الشهادات. و ذلك لإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى نجاح منظومة التعليم العالي في الجزائر في التأثير تنمية على الموارد البشرية ؟، وما مدى مواءمة مخرجاتها لسوق العمل ، خاصة أن فئة الجامعيين تمثل أكبر نسبة بطالة وهي في تزايد ؟، وكيف أصبحت هذه الظاهرة تشكل أهم التحد ت التي استوجبت ضرورة العمل على تطوير التعليم العالي لتركيز على خصائص المناهج التعليمية و تدعيم التكوين المهني؟ .

2. مكانة التعليم العالي و دوره الفعال في التنمية :

نظرا للتحولات و التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و العلمية و التكنولوجية ، التي طرأت على المستوى الدولي بشكل عام و العربي بشكل خاص ، فقد أدركت هذه الدول أن هناك تداخل كبير بين التعليم العالي و البحث العلمي من جهة والتنمية من جهة أخرى ، مما استدعى حصول تحول كبير في رسالة التعليم العالي ، حيث أصبح مطلو منه مواكبة هذه المستجدات و مواجهة التحد ت و الرها ت و استيعابها ، و ت من الضروري على الجامعات المساهمة في حل المشكلات اليومية للمحيط و المجتمع في شتى المجالات ، نظرا لما تحتويه من مصادر الطاقة البشرية المميزة علميا و القادرة على التفاعل ايجابيا مع جميع التغيرات ، وبذلك أصبح العنصر البشري أداة فعالة للتغير و التنمية الشاملة .

فالجامعات أصبحت تعرف في العصر الحاليـب " مؤسسات المعرفة " لأن وظيفتها الاساسية تتمثل في انتاج و نشر جميع أنواع المعرفة من أجل تطوير الاقتصاد القائم على المعرفة ،و الرفع من كفاءة عمال المعرفة، ومن بين التحد ت التي تواجهها الجامعات هي ضرورة الانتاج الكمي والنوعي للمعارف والممارسات الجديدة خصوصا في تلك الدول التي تسعى لمواكبة سير الاقتصاد العالمي الجديد (ديبي ، 2016 ، ص 62)

لهذا السبب أخذت دول العالم المتقدم و النامي تتفحص أنظمتها التربوية و التعليمية بحثا عن مواقع الخلل و الاضطراب ، فتولدت قناعة مؤداها أن الجامعة بصورتها التقليدية لم تعد قادرة على القيام بمسؤوليتها وأدوارها الجديدة التي أفرزتها المتغيرات العالمية ، و لتالي على تلبية الاحتياجات التنموية مما يستوجب مراجعة جذرية وشاملة لدمجها في سياق هذه التحولات . في الحقيقة كانت دول العالم المتقدم السباقة في اجراء هذه التحولات ، حيث حرصت على أن يتسم نظام التعليم العالي لانفتاح و الفعالية و الجودة حتى يكون متماشيا مع التطورات الاجتماعية و الاقتصادية ، وفعالا في تحقيق تنمية مجتمعاتها وتطورها وكرست من أجل ذلك ميزانيات ضخمة .

أما اذا نظر الى واقع التعليم العالي في الوطن العربي فنجد أنه في الماضي عرف مشكلة جوهرية تتلخص في محدودية قدرته الاستيعابية وعجزه على مواجهة الطلب عليه ، أما الأن فالمشكلة الأساسية تتمثل في وجود أعداد ضخمة من حيث الحجم يقابل ذلك تدني الكفاءة و قلة الفعالية الانتاجية العلمية و العملية و ما صاحب ذلك من ضعف العائد الاجتماعي ، وخاصة عدم استجابة السوق للتخصصات المتوفرة مما خلق مشاكل تنموية في مقدمتها البطالة بين خريجي الجامعات وهو ما أدى الى تدهور القيمة الاجتماعية للتعليم .

وتواجه الجامعات في العالم العربي الكثير من التحد ت تجعلها عاجزة عن القيام دوارها من أجل مواكبة عجلة التنمية والتطور الذي يشهده العالم المتقدم ، و لعل تدني مستوى و نوعية و برامج التعليم و مستوى البحث العلمي يعد من أهمها ،الشيء الذي جعل التعليم يفتقد هدفه التنموي من أجل تحسين نوعية الحياة وتنمية القدرات المطلوبة للنهوض لمجتمعات(غربي ، 2014، ص 81).

وعلى الرغم من أن الانفاق على التعليم العالي في كثير من الدول العربية في تزايد و نمو مستمر الا أنه لا يزال بحاجة الى مزيد من الدعم و البحث عن مصادر للتمويل و الانفاق .كما أنه يفتقد الرؤية الواضحة و السياسات العملية التي تحكم العملية التعليمية ،وهو ما يجعلنا نقول أن التعليم العالي العربي في وضعه الراهن ، وفي ظل التطورات السكانية و الاقتصادية و الاجتماعية المتوقعة ، قد يستمر في التوسع الكمي لكن

يبقى يعرف تدهورا في جانبه النوعي مما يجعله لا يلبي حاجيات المجتمع التنموية ، وهو ما يستلزماصلاحات جذرية من أجل تحسين البيئة الأكاديمية و تنميتها .

3. واقع التعليم العالي في الجزائر:

درت الجزائر بعد الاستقلال إلى تطبيق سياسة التصنيع و تحديث الاقتصاد الوطني و هو ما تطلب إصلاحات جذرية على مستوى قطاع التعليم العالي استجابة لاحتياجات التنمية .

وتحقيقا لهذا المسعى أقحمت الجامعة مباشرة كطرف فعال و ضروري لإنجاز هذه السياسة التنموية، وكان المشروع الخاص لجامعة بشكل عام يقوم على ثلاثة أهداف أساسية هي:

"ديموقراطية التعليم "، "التعريب" ، و"الجزأرة".

- ✓ ديموقراطية التعليم : وتعني حسب نصوص الاصلاح ضرورة تجنب السقوط في التعليم الانتقائي المفرط ، والذي تحتكره نخبة اجتماعية ، أي إ حة فرص متكافئة لجميع الطلبة الجزائريين للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي .

  وقد تم تطبيق الطابع الديموقراطي على التعليم العالي مسنودا بمجانية هذا الأخير وبتوفير خدمات جامعية (إقامة، إطعام ، منح ...) للشباب من كل الفئات الاجتماعية و من كل الجهات والمناطق في النزا لوطني.

- ✓ التعريب: تم اعتماد اللغة العربية كلغة وطنية و تطبيقها بشكل تدريجي لغة التعليم الرئيسية في الجامعة لنسبة للتخصصات الأدبية و الإنسانية والاجتماعية، في حين تواصل التعليم في الجامعات العلمية(علوم دقيقة، طب...) للغة الفرنسية.

- ✓ الجزأرة: وهي استراتيجية وطنية تهدف الى الاعتماد على الكفاءات العلمية الجزائرية وتجسدت عبر برامج طموحة لتكوين هيئة تدريس مكونة من جزائريين لاستخلاف الأساتذة الأجانب الذين كانوا يشكلون الأغلبية الساحقة في الجامعات بعد الاستقلال ، و الجزأرة تعني :

  - جزأرةالإطارات بصورة مستمرة غايتها اعتماد البلاد على أبنائها لتحقيق أهدافها التربوية .

-اختيار أهداف التعليم العالي وقيمه في ضوء واقع الجزائر، بما يحقق تنميتها الشاملة.

-جزأرةالإطارات والأساتذة من خلال ادخال نظام تكوين ما بعد التدرج(ديبي ، 2016 ، ص 68 ،69).

على اثر هذه السياسات المنتهجة، لاسيما ديمقراطية التعليموجانيته، عرف قطاع التعليم العالي في الجزائر، على غرار قطاع التعليم الابتدائيوالثانوي، تطوراكبيرا سواء من حيث عدد الطلبة المسجلين في مختلف التخصصات، أو من حيث عدد الجامعات و المعاهد. حيث شهد التوسع الكمي ارتفاعا ملحوظا في عدد الطلبة المسجلين على مستوى مؤسسات التعليم العالي ، انتقل من 407995 طالب مسجل في مرحلة التدرج خلال الفترة (2000/1999) الى 1315744 طالب خلال الفترة (2015/ 2016) يبلغ حاليا (2017/2016) 1416045 طالبحسب ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم 1 : يمثل تطور عدد الطلبة المسجلين و المتخرجين .

	2014/2013	2015/2014	2016/2015	*2017/2016
عدد الطلبة المسجلين في التدرج	11195115	1165040	1315744	1416045
عدد الطلبة المسجلين في ما بعد التدرج	70734	76510	76961	73155
عدد المتخرجين	2711430	311976	—	—

Source : OfficeNational Des Statistiques, 2016, L'Algérie en quelqueschiffres,Alger, N=46, p .32

من جهة أخرى ، تضم الشبكة الجامعية مائة و ستة (106) مؤسسة للتعليم العالي موزعة على كامل أنحاء البلاد ، مشكلة من 50 جامعة و 13 مركز جامعي و 20 مدرسة وطنية عليا ، 11 مدرسة عليا للأساتذة و12 مدرسة تحضيرية(ONS, 2016, p32)، مع امكانية استيعاب أكثر من 1451000 مقعد بيداغوجي موجهة بشكل أساسي للتكوين في العلوم الانسانية و الاجتماعيةـ هذه الأخيرة بلغت نسبتها 42 % خلال الفترة(2014/2013) وهي في تراجع مقارنة بسنة 2011 أين بلغت 69.52%،ولكنها تبقى تمثل نسبة كبيرة مقارنة لتخصصات الأخرى ، وتقف على هامش التنمية كونها

لا تستطيع الاندماج في قطاعات العمل ، لأن السوق في حاجة ملحة إلى الفنيين و المهندسين والعمالة المهرة في التخصصات العلمية بشتى فروعها ومجالاتها .

شكل رقم 1 :تطور عدد الطلبة المتدرجين حسب التخصصات .

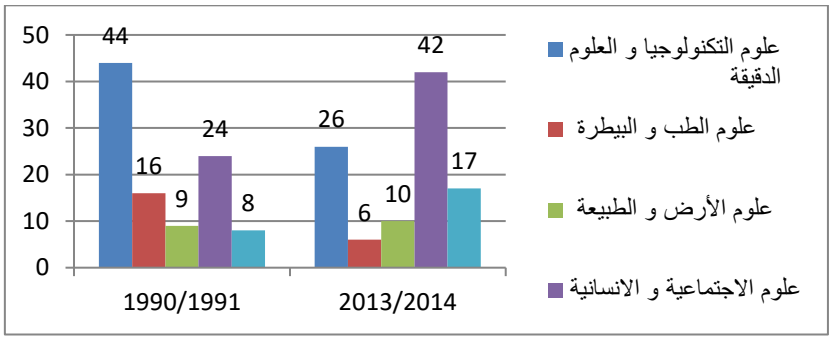

Source : Conseil National Economique Et Social (CNES) 2015, Rapport national, P.100.

على مستوى التأطير يلاحظ تطورا ملموسا ،حيث ارتفع عدد الأساتذة في مؤسسات التعليم العالي ، ليبلغ 56800 أستاذ دائم خلال الفترة (2016/2015) بعدما كان 20769 أستاذ خلالالفترة (2004/2003)(ONS, 2016, p32)

ونشير الى أن هذا التطور لم يكن على المستوى الكمي فقط ، بل كان أيضا على مستوى الكفاءات العلمية للأساتذة ، حيث ارتفع عدد الأساتذة في الرتب العليا (بروفسور ، أستاذ محاضر) لتبلغ نسبتهم 10% و 21% على التوالي خلال الفترة (2014/2013) بعدما كانت تقدر بـ 6% و 10% على التوالي خلال فترة (2003/ 2004) (CNES, 2015 , p99)

وقد صاحب ارتفاع عدد الأساتذة ، خاصة من ذوي الكفاءات العلمية العليا ، تطورا في معدل التأطير الذي ت يمثل أستاذا لكل 25 طالب (2014/2013) ،الا أنه لا يزال بعيدا عن المستوى العالمي ويعبر عن الضغط الذي تعرفه الجامعات الجزائرية من جراء الز دة المستمرة لعدد الطلبة الملتحقين لتعليم العالي ، مما يجعل منه مشكلا ملحا يستوجب المزيد من الاجراءات العلمية .

ويبقى أن نقول في الأخير أن هذا التوسع الكمي كان له دورا كبيرا في تطور قطاع التعليم العالي في الجزائر ، الا أنه خلق مشكلا أخر تمثل في ز دة أعداد الخرجين من ذوي المؤهلات عن الحد المطلوب للمجتمع

وارتفاع معدلات البطالة ، فالواقع يؤكد ارتفاع بطالة فئة الخريجين الجامعيين التي بلغت 17,6 % سنة 2017 وهي أكبر من المعدل الوطني المقدر بـ12,3%(ONS, 2017,p02)

وهو ما يعبر عن حالة عدم التوازن بين مخرجات التعليم العالي وطلب سوق العمل ، حيث يلاحظ وجودفائض في بعضالتخصصات و عجز في بعضها الأخر ، مما يعبر عن فجوة كبيرة بين ما يتلقاه الشباب من التعليم والتدريب و بين احتياجات سوق العمل و متطلباته .

4.التحد ت التي تواجه التعليم العالي في الجزائر :

رغم ما عرفه التعليم العالي في الجزائر منذ الاستقلال الى يومنا هذا من تطورات أفرزت نتائج ملموسة خاصة من الناحية الكمية (ارتفاع عدد الطلبة ، الهياكل ، تنوع الفروع و التخصصات) الا أن نموا سريعا كهذا طرح عدة اختلالات على مستوى نوعية التكوين و المردودية و التي تمثلت في أربع مشكلات أساس (Bouzid ,2003,p 205-206) ,

- ✓ الاكتظاظ داخل الأقسام و المدرجات ، أضف الى ذلك نقص الوسائل و التجهيزات العصرية المسايرة للتطور الهائل للمعارف و العلوم والتكنولوجيات
- ✓ مشكلة التأطير: و تتمثل في النقص الكبير الذي تعرفه الجامعات في عدد الأساتذة المؤطرين خاصة في الرتب العليا مقارنة بعدد الطلبة المتزايد سنو ، فمثلا بلغت نسبة التأطير سنة 2011 أستاذا واحدا لكل 31 طالب ، في حين كانت سنة 1980 بمعدل أستاذ واحد لكل 9 طلاب(Khaoura , 2008, p15)، وهو ما يشير الى الخلل الواضح بين وتيرة التحاق الطلبة لجامعات ونسبة الاساتذة المكلفين لتأطير وهذا ما يمكنه أن يهدد جودة العملية التكوينية في مؤسسات التعليم العالي .

إن مشكل التأطير يعرقل البحث العلمي الذي يعد الوظيفة الأساسية للجامعة بعد التكوين ، الشيء الذي يضع الجامعة الجزائرية في تحد مخيف ، خاصة وأن عدد الأساتذة الدائمين و القائمين على عملية التأطير يبقى قليلا مقارنة لأعداد الهائلة للطلبة (56800 أستاذ لنسبة 1315744 طالب حسب احصائيات 2015/ 2016)(p32ONS,2017,) في ظل التوزيع غير العادل للكفاءات.

- ✓ مشكلة الهياكل و التجهيز : يعتبر تزايد الطلبة و الصعو ت المالية للتعليم العالي من العوامل الرئيسية لنقص ضبط الهياكل و التجهيز ، فقد أصبحت ظاهرة الاكتظاظ هي السمة الملازمة

لكل الجامعات الجزائرية رغم الز دة الملاحظة في عدد المؤسسات المنشأة ، و التي أصبحت لا تفي بحاجات الطلب المتزايد سنو ، اضافة الى هذا نجد نقصا كبيرا على مستوى التجهيزات و الوسائل الحديثة التي تعد اليوم الأداة الرئيسية لاكتساب المعارفو اللحاق بعجلة التطور .

كل هذه المشاكل و العقبات جعلت الجامعة الجزائرية شئنها في ذلك شأن الجامعات في الوطن العربي ،لا تتلاءم والتغيرات العميقة التي تشهدها مجتمعاتها على مختلف المستو ت ، وغير قادرة على الاستجابة للتحد ت الكبرى التي يفرضها التطور السريع للعلوم و التكنولوجية وعولمة الاقتصاد و الاتصال ، في سياق التكيف مع هذه التغيرات و التحد ت المحلية و العالمية أصبح وضع منظومة التعليم العالي في حركية اصلاحات جديدة أمر لا مناص منه .

5.اصلاح منظومة التعليم العالي:

ان التزايد الكمي الذي تت تعرفه مؤسسات التعليم العالي لا يعكس النوعية المطلوبة في مخرجاتها . فالإشكال المطروح حاليا يتصل لدرجة الأولى بنوعية التعليم العالي ، حيث تتفق غالبية الأطراف الفاعلة في العملية البيداغوجية على تدني المستوى بل رداءته في بعض الأحيان ، الشيء الذي خلق رغبة ملحة في العمل على احداث الاصلاحات اللازمة للرفع من مستوى الكفاءات الجامعية .

لقد تبين أن النظام الكلاسيكي المعتمد من طرف الجامعة الجزائرية أصبح غير موافق للتغيرات الحالية و المستقبلية خاصة في ظل عولمة المعلومات ، نظرا لاحتوائه على مجموعة كبيرة من الاختلالات المتراكمة عبر السنوات الماضية مما شكل عدة أزمات ، وهذا راجع الى عدم استجابته للتطور السريع في مختلف مجالات العلوم و التكنولوجيا مما أدى لاحقا الى عجز في تلبية احتياجات المحيط الاجتماعي و الاقتصادي ومن أجل اخراج الجامعة الجزائرية من الأزمة كان من الضروري الاستفادة من التجارب الناجحة التي أثبتت نجاعة اعتماد اصلاحات عميقة في منظومة التعليم و التكوين الهادفة الى ضمان الجودة الشاملة و تطوير الاهتمام لبحث العلمي ، وهذا ما ترجمه مشروع اصلاح التعليم العالي في هيكلته الجديدة (ل. م. د) ليسانس، ماستر، دكتوراه بداية من 2004 وهو منبثق من بر مج بولون (Processus de Bologne) الأوروبي .

لقد اعتبر هذا النظام الجديد (ل .م. د) الخيار الذي لا غنى عنه لإخراج الجامعة الجزائرية من الأزمة و كسب رهان التحدي الملقى على عاتقها و المتمثل في ضمان التكوين النوعي للكم الهائل من عدد الطلبة

المقبلين على الجامعة ،وكذا الحاق الجامعة الجزائرية بركب الجامعات في الدول المتقدمة و مسايرتها للتطورات الحالية و المستقبلية في العالم (شبايكي ، 2011 ، ص 2)

وكانت الأهداف من تطبيق هذا النظام الجديد (ل .م. د) بصفة رسمية وعلى كافة الجامعات الجزائرية على النحو التالي :

– ضمان تكوين نوعي خذ بعين الاعتبار التكفل بتلبية الطلب الاجتماعي الشرعي في مجال الالتحاق لتعليم العالي.

– تحقيق ثير متبادل مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي بتطوير كل التفاعلات الممكنة بين الجامعة و المحيط الذي تتواجد فيه.

– تكوين آليات التكييف المستمر مع تطوير المهن و الحرف .

– التفتح أكثر على التطور العالمي ، وعلى وجه الخصوص في مجال العلوم والتكنولوجيا .

– ترسيخ أسس الحوكمة والتي ترتكز على التشاور و المشاركة ، لإضافة الى تقديم تكوين نوعي لضمان ادماج مهني أحسن ، وتكوين للجميع على مدى الحياة ، استقلالية المؤسسات الجامعية وانفتاحها على العالم (ديبي ، 2016 ، ص 71).

وتعتبر الوصاية "Tutorat " أحد المستحد ت الجوهرية في اطار فلسفة نظام (ل .م. د) و التي تهدف الى تحسين نوعية تكوين الطالب في اطار ادارة الجودة الشاملة من خلال مرافقة بداية من مساره التكويني الى غاية ادماجه في سوق العمل (شبايكي ، 2011 ، ص 01) .

من جهة أخرى، اعتماد الوصاية في التعليم العالي ومن خلال التنسيق بين الجامعة و المحيط الاقتصادي و الاجتماعي يمكن من حل مشكلة عدم النزابط الواضح بين الجامعة و عالم الشغل.

الشكل رقم 2: الوصاية كأداة لتحقيق الجودة الشاملة في التعليم العالي .

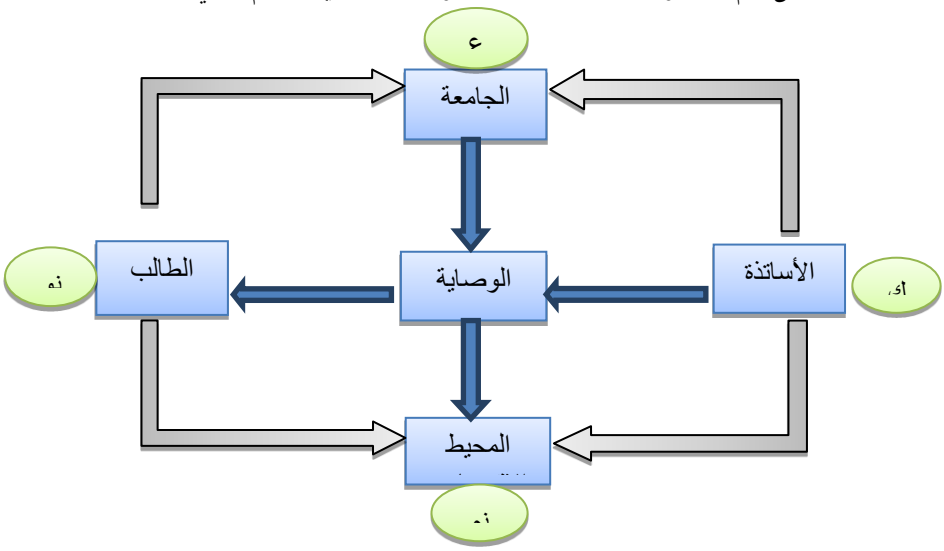

المصدر : الزين منصوري ، أهمية إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي –حالة الجزائر– ، المؤتمر العربي الدولي لضمان جودة التعليم العالي، 10-12 ماي 2011 ، جامعة الزرقاء الأردن ، ص17.

يعبر الشكل حسب الباحث، على فكرة أنه إذا ما طبقت الوصاية بمفهومها و مضمونها ، عندئذ تصبح وصاية الأستاذ على الطالب جسرا نعبر من خلاله الى وصاية الجامعة على المحيط الاجتماعي و الاقتصادي، فتحرص بذلك الجامعة على تنمية البحث العلمي والتطبيقي ، و تربط البحث بواقع العمل ، وتدرس مشاكل القطاعات الاقتصاديةو معوقات العمل و تحرص على اعداد الكفاءات البشرية التي يحتاجها المجتمع في مختلف النشاطات وتزويدها حدث المعارف و الخبرات اللازمة (منصوري ،2011،ص17)

ونشير في الأخير الى أن هذا النظام قد استطاع أن يحقق نتائج مهمة في الدول المتقدمة التي اعتمدته ، ولكن لنسبة للجزائر لازال يطرح اشكالا واسعا ، خاصة في عدم ملائمته مع المحيط الاجتماعي و الاقتصادي للجامعة الجزائرية ، وكذا وجود فجوة كبيرة بين محتواه النظري واجراءات تطبيقه في الواقع بسبب فنزة اعداده التي كانت محدودة جدا ، كما أنه لم يسبق بتقييم فعلي للنظام القديم للوقوف عند سلبياته ليحد منهاوإيجابياتهلدعمها .

وفي الوقت الذي كان يرجى من هذا النظام أن يلبي احتياجات سوق العمل لوحظ غياب أي تنسيق بين مختلف المؤسسات الاقتصادية و الجامعة نظرا لغياب الاطار التشريعي الذي يلزم بذلك ، كما أن قلة التآطير

و التطبيق الشكلي للوصاية "Tutorat " دون محاولة فهم مضمونها و مبتغاها الحقيقي جعل هذا النظام غير قادر على تحقيق الطموحات المرجوة منه خاصة تحقيق التكوين النوعي المبني على ادارة الجودة الشاملة والذي يضمن الاستجابة الفعلية لسوق العمل.

ولكن على الرغم من كل العقبات التي يواجهها هذا النظام وكل الانتقادات ، الا أنه يبقى في نظر الكثيرين من أهم معايير الجودة الشاملة للتعليم العالي لأنه يعتبر الى حد الأن النظام الوحيد الذي اذا ما طبق بشكل صحيح سيحدث تحولا كبيرا في الجامعة الجزائرية ويرقى بها الى المستوى المطلوب لأن مستقبل أي مجتمع مرهون بمدى نجاعة جامعاته و مخرجاتها و البحوث العلمية الرامية الى خدمة أفراده و تحقيق جهود التنمية .

6. الفجوة القائمة بين مخرجات التعليم العالي و سوق العمل في الجزائر:

إن بداية ظهور البطالة في صفوف الجامعيين كان بعد منتصف الثمانينيات ، فسعي الجزائر الى اللحاق بركب البلدان المتقدمة و تحقيق التنمية التي قوامها الموارد البشرية ذات التأهيل العالي ، أدي بها الى تقديم خريجي جامعات لا تتطلبهم حاجة سوق العمل وليسوا في المستوى المطلوب من الكفاءة و التأهيل ، من هنا بدأ الحديث عن البطالة الذكية و علاقتها لبطالة في شكلها العام ، حيث أصبح المجتمع الذي يخرج أعداد كبيرة من المتعلمين في تخصصات غير مطلوبة إنما يفاقم من البطالة الهيكلية ، وهي المشكلة التي ما يزال المجتمع الجزائري يعرفها كغيره من المجتمعات العربية .

فحسب الاحصائيات بلغت فئة البطالين 1508000 سنة 2017 بمعدل وطني يقدر بـ 12,3% بوتيرة ارتفاع مقارنة لسنوات الماضية ، وتظهر تباينات واضحة حسب العمر و المستوى التعليمي و الشهادة المحصل عليها .

حيث بلغ معدل بطالة الشباب (16 - 24) 29,7% ، ويبقى ذوي الشهادات الجامعية يمثلون أكبر معدل للبطالة، و الذي قدر بـ 17,6% مع تسجيل ارتفاع لنسبة للسنوات الماضية أين بلغ 13,9 %سنة 2013، مقارنة بـ 14,8% لنسبة لحاملي شهادات التكوين المهني و 10,1% لنسبة لفئة دون شهادات حسب ما يوضحه الجدول الآتي .

جدول رقم 2 : معدل البطالة حسب المستوى التعليمي ، الشهادة و الجنس (%)

	ذكور	ا ث	اجمالي
المستوى التعليمي			
بدون مستوى	3,5	5,1	3,8
ابتدائي	7,5	14,5	8,2
متوسط	12,6	21,9	13,6
ثوي	9,5	18,1	11,3
عالي	10,1	24,2	17,1
الشهادة			
بدون شهادة	9,5	14,6	10,1
شهادة التكوين المهني	12,4	22,6	14,8
شهادة التعليم العالي	10,1	24,2	17,6
اجمالي	10,1	20,5	12,3

Source :OfficeNational Des Statistiques ,2017,Activité, emploi et chomage, N= 785, P.06

من جهة أخرى يتضح أن فئة ذوي الشهادات الجامعية هي التي تعرف بطالة مطولة بعد انهاء الدراسة ، حيث تقدر نسبة خريجي الجامعات الباحثين عن عمل لفترة طويلة (أكثر من 24 شهر) حوالي 40 %(ONS,2017,p08)،الشيء الذي يدفع غلبية هؤلاء الى الاقبال على متابعة الدراسات العليا حتى وان كانوا أصلا غير راغبين فيها أو غير مؤهلين لها ، و لتالي يرتبط ارتفاع الطلب على التعليم العالي بتقلص فرص الشغل أو انعدامها لنسبة لشباب وهو ما يعني أن للبطالة أثر كبير في الطلب على المزيد من التعليم في حين يؤثر التعليم ثيرا ضعيفا على البطالة .

هكذا يبقى سوق الشغل في الجزائر يعاني العديد من الاختلالات و في مقدمتها الز دة في عرض الموارد البشرية نتيجة للتطور الكبير في عدد خريجي الجامعات حيث أحدث عدم توافق فرص العمل المتوفرة و مؤهلات الطلب على العمل وذلك بسبب غياب تناسق بين المنظومة التعليمية واحتياجات سوق العمل ،

اذ يفتقر هذا الأخير الى مجموعة من التخصصات الفنية التي يحتاجها بينما يوفر التعليم العالي أعداد كبيرة من الخرجين في تخصصات غير مطلوبة من قبل سوق العمل .

لهذا ت من الضروري تحقيق تكامل بين سياسة التعليم الجامعي و خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويكون ذلك تباع سياسة تخطيط التعليم متوافقة مع الاحتياجات التنموية ، حيث أن العبرة ليست عداد الخرجين فقط – الجوانب الكمية لمخرجات التعليم العالي – بل بنوعية هؤلاء ومدى ملائمتهم لاحتياجات التنمية من العمالة الفنية الراقية .

7. آفاق الموائمة بين التعليم العالي و التنمية و التشغيل:

إن الحديث عن مخرجات التعليم العالي وز دة نسبتها ضمن كتلة العاطلين أو البطالين يدفعنا الى تسليط الضوء على العامل المغذي لهذه الفئة وهو العامل الديموغرافي ، اذ من الضروري الأخذ بعين الاعتبار النموالسكاني للمجتمعات ، فبقدر ما يستمر هذا الأخير في التزايد بقدر ما يمتص تعليم الأعداد الهائلة المتزايدة من الأفراد وتشغيلها طاقات أغلب البلدان .

تعتبر الجزائر أحدى هذه البلدان، فهي تعد من المجتمعات السكانية الشابة، ذلك أن فئة الشباب فيها تمثل الأغلبية، حيث تقدر نسبة الأقل من 30 سنةب 68 % من مجموع السكان أي ما يعادل 22 مليون نسمة.

ومن المتوقع أن تبقى فئة الشباب لسنوات قادمة الفئة الغالبة نتيجة الوتيرة المتزايدة التي ت يعرفها معدل النمو سنة 2010 ليبلغ حاليا معدل قدره 2,17% بفعل تزايد المواليد والزيجات (Ministère de lasanté, de la population et de la réformehospitalière ,2017, p08)

شكل رقم 3 : يبين تطور السكان الشباب(0-29 سنة) من 1966 الى 2025 .

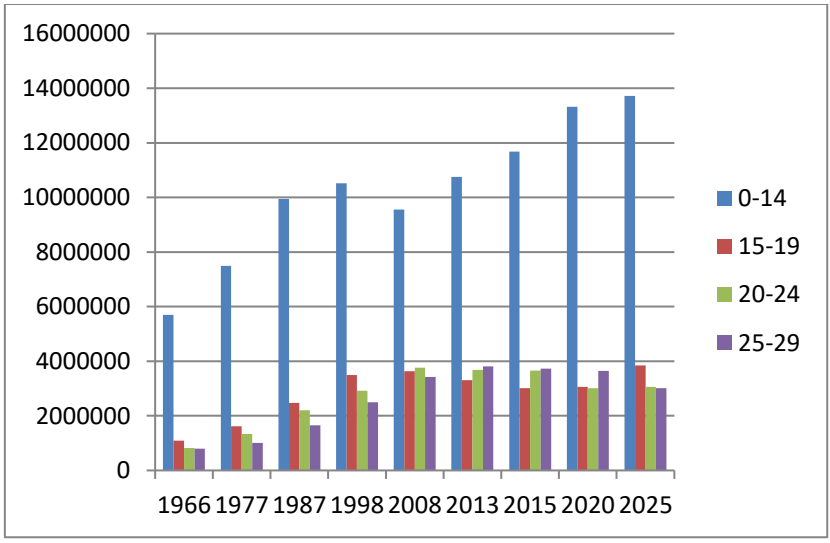

Source: Conseil National Economique Et Social (CNES), 2015, Rapport national sur le développement humain,Alger, Algérie, P.30.

سوف تطرح هذه الز دة المتوقعة لفئة الشباب اشكالية توفير التعليم و الشغل وهي من المطالب الاجتماعية التي يستوجب على الدولة تلبيتها .

ان الحركة الديموغرافية التي تعيشها الجزائر تسمح لقول أن الطلب الاجتماعي على التعليم عموما و التعليم العالي على وجه الخصوص سيتزايد نتيجة الارتفاع الكبير الذي سيعرفه عدد الطلاب في الأطوار التعليمية الثلاثة (ابتدائي ، متوسط ، نوي) والذي يتوقع أن يبلغ 11033851 طالبا مع حلول سنة 2025 ، يمثل طلاب الثانوي عددا معتبرا يقدر بـ 1759131 طالب(CNES,2015 ,p31) سيكون جزء كبير منهم بعد اجتياز امتحان البكالور ، من الملتحقين لجامعات و المعاهد نظرا لنظام القبول الذي تنتهجه منظومة التعليم العالي ،وكذا ز دة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي في ظل غياب سياسة واضحة ومحفزة للتكوين المهني الذي يعد مجرد وعاء يستقبل المتسربين من نظام التعليم العام .

ومن المتوقع ارتفاع عدد الطلبة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي مستقبلا ليقارب المليونين سنة 2025(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،2013 ،ص14) وحسب ما يوضحه الشكل اد ه فان هذه الز دة ستستمر إلى غاية 2035 و تمس عدد الطلبة في التدرج لإضافةإلى عدد المتخرجين من مؤسسات التعليم العالي .

الشكل رقم 4: التطور المتوقع لطلبة التدرج خلال الفنزة ما بين(2017 – 2035)

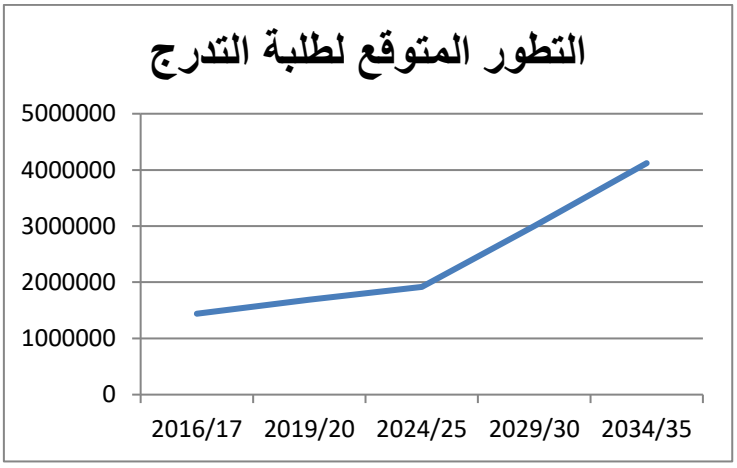

المصدر: من إعداد الباحث استنادا على معطيات وزارة التعليم العالي و البحث العلمي الجزائرية.

الشكل رقم 5: التطور المتوقع لخريجي التعليم العالي خلال الفنزة مابين (2017 – 2035)

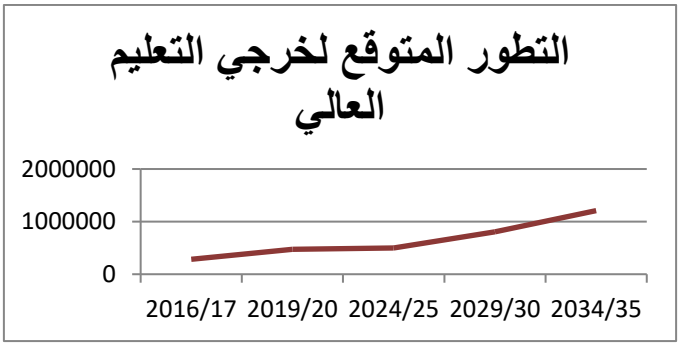

المصدر: من إعداد الباحث استنادا على معطيات وزارة التعليم العالي و البحث العلمي الجزائرية.

من جهة أخرى ، سوف يتولد عن الز دة المتوقعة لفئة الشباب ز دة في طلب الشغل، خاصة في أوساط خريجي الجامعات ، حيث يتوقع أن يرتفع حجم مناصب الشغل المفروض توفيرها من قبل الدولة لفئة الشباب البالغين ما بين 15-29 سنة الى 3366105 منصب سنة 2025 (CNES,2015,p31)

وهنا يطرح الاشكال القائم على امكانية تحقيق الموازنة بين هذا العدد المتوقع من مناصب الشغل و الموارد البشرية التي تضخها المؤسسات الجامعية سنو في سوق العمل ، خاصة اذا علمنا أن حوالي 240000 حامل لشهادة جامعية يضافون سنو الى سوق العمل و هم في تزايد مستمر (غريبي ، 2013 ، ص 160) .

هذه الأفاق تجعل من الجزائر ، والكثير من البلدان العربية ، أمام تحد حقيقي وهو ضرورة اعادة النظر في سياساتها التعليمية من أجل تطوير التعليم و تحسين كفاءته حتى تتحقق المواءمة بينه و بين التنمية والتشغيل، ويكون ذلك بتكوين شباب مؤهلين يستجيبون لمقتضيات سوق العمل الجديدة.

والبداية تكون على المدى القصير جراء اصلاحات وتعديلات على النظم التعليمية المطبقة لتحسين الجودة والكفاءة لخريجي التعليم العالي من خلال دعم وتطوير نظام (ل .م . د) الذي يعول عليه في تحقيق الكفاءة العلمية و المهنية من خلال مجموعة من المكتسبات التي يفترض أن يحققها هذا النظام في السنوات القادمة والمتمثلة اساسا في ما يلي :

- ✓ القدرة على استيعاب الأعداد المتزايدة للطلبة و تنظيم أحسن الدراسات و تقليص الحجم الساعي الأسبوعي بعد تقليص فترة التكوين الى 8 سنوات (11 سنة في النظام الكلاسيكي) وهو ما يسمح لخريجي الجامعات من ربح الوقت لإيجاد وظائف أو خلق مؤسساتهم الخاصة (تشجيع على المقاولاتية) .
- ✓ رفع مستوى التعليم العالي و تنظيمه وجعله متلائما مع التعليم العالي في كل أنحاء العالم وتسهيل المبادلات التي تت ضرورية لنسبة للجامعة ، وكذا تسهيل الحركية و التعاون والاعتزاف المتبادل للشهادات .
- ✓ توفير حركية أكبر للطالب ، خاصة و أن المبدأ المتمثل في جعل هذا الأخير يصل الى أعلى مستوى تسمح له به مهاراته وقدراته الذاتية ، وذلك من خلال تنويع مدروس للمسارات

التعليمية كما أن هذا بدوره كذلك سيسمح للطالب في جميع مستو ت الدراسة لاندماج في سوق العمل (هارون ، 2010 ، 122) .

- ✓ جعل منتوج التكوين (المتخرج) يتلاءم مع متطلبات المحيط الاقتصادي خاصة من خلال شهادات عليا مهنية تفرض تعاو بين الجامعة ومؤسسات القطاعات المستقبلة أو المستفيدة ،ولا يتأتى ذلك الا عن طريق دفع التعاون (جامعة، محيط) الى مراحل متقدمة عبر منظومة قانونية واضحة وملزمة لكافة الأطراف .
- ✓ تشجيع انفتاح الجامعة الجزائرية على عالم التنمية الاجتماعية و الاقتصادية من خلال تحسين البرامج وتعزيز المناهج التعليمية وربطها لواقع المؤسساتي ، وتحسين المردود العلمي والمهني ، وذلك بتفادي سياسة الحشو البيداغوجي مع ضرورة الغاء بعض التخصصات غير المطلوبة في سوق العمل واستحداث أخرى يحتاجها .

إن مسألة تحديث التعليم العالي وتطويره كي يتلاءم مع الوضع الحالي والمستقبلي ، تتطلب التأكيد على استمرارية دعم التعليم العالي وتمويله ، وتحسين برامجه ، وتعميق الروابط بين مؤسسات التعليم العالي والمجتمع ، والتحول من الجمود الى المرونة ، ومن ثقافة الحد الأدنى الى ثقافة الاتقان والجودة ، و من ثقافة اجتزار المعلومات الى الابداع و الابتكار، ومن التعليم المعتمد على الأخر الى التعليم المعتمد على الذات ، ومن التعليم المحدود الأمد الى التعليم مدى الحياة (غربي ، 2014 ، ص 83) .

ومن أجل تحقيق كل هذه التطلعات ويكون للتعليم العالي والجامعة دور فعال ومؤثر في تحقيق تنمية الموارد البشرية في اطار المتطلبات المحلية و المتغيرات الدولية ، ينبغي على الجزائر و قي الدول الوطن العربي العمل على تحقيق مايلي :

- ضرورة استقلالية الجامعات حتى نضمن تطويرها من الناحية النوعية، ذلك أنه سيصبح الفاعلين في الجامعة هم من يصنعون مقومات تطورها (مناهج التدريس ، البحث العلمي ، تصدير المنتوج الجامعي ...) .

- من الضروري أيضا رفع مستوى التكوين في الجامعات وكذا تشجيع البحث العلمي ، حتى يتسنى لها تسويق خدماتها الجامعية للمجتمع من خلال تقديم مخرجات ذات كفاءة ومهارات عالية ، وكذا تقديم الاستشارات والأبحاث التطبيقية وهو ما يمثل مصدرا هاما للتمويل الذاتي .

- إعادة النظر في نظام القبول في الجامعات والمعاهد العليا وأن يوضع في الاعتبار موضوع القدرات الخاصة والميولات العلمية .
- تنويع أنماط الجامعات ، حيث ينبغي التخلي عن النمط التقليديمن خلال اقامة جامعات نوعية متميزة في تخصصات معينة تواكب مجالات التنمية الشاملة .
- ضرورة مساهمة القطاع الخاص في تمويل بعض أقساط التعليم العالي لأنه المستفيد منه ،ودعوة الشركات الاقتصادية الى تبني البحوث العلمية والانفاق عليها للمساهمة في التنمية .
- اقامة علاقات اقليمية ودولية بين الجامعات لغرض تطوير البحث العلمي داخل المجتمع .
- تحويل دور الجامعة من التركيز على التوظيف الى التركيز على مبدأ خلق فرص العمل ، فالجامعة الر دية العصرية تبني وتصمم مناهجها وتخصصاتها لتخريج طلاب قادرين على خلق فرص العمل في السوق .

8.خاتمة:

إن سياسة التوسع الكمي و تحقيق التعليم العالي للجميع التي انتهجتها الجزائر كباقي الدول العربية ، ووفرت من أجل ذلك ميزانية ضخمة لإنشاء و تجهيز الهياكل و المؤسسات ، كان لها وقع كبير على تنمية البلاد ، بحيث سمحتبتطوير التعليم العالي نتيجة لارتفاع عدد الجامعيين عما كان عليه غداة الاستقلال ، و لكن النمو السريع لخريجي هذا القطاع على حساب متطلبات سوق الشغل الذي اشتدت حدته مع مرور الوقت ، خلق حالة من عدم التوازن بين أنواع التعليمو الاحتياجات الاقتصادية و عدم التنسيق بين التخطيط التعليمي و التخطيط الاقتصادي كان نتيجته في الأخير ظهور بطالة المتعلمين .

من المعلوم أنه لا يمكن للتعليمأن يلعب دورا فعالا إن لم يتم استغلال مخرجاته المتمثلة في الموارد البشرية التي تم تكوينها علميا ، كما أن هذه الكفاءات لن تتمكن من أداء دور فعال و ر دي في سوق العمل و المساهمة في التنمية إن لم يتم وضع خطط و سياسات للتنسيق بين المؤسسات الجامعية من جهة و قي المؤسسات الاجتماعية و الاقتصادية .

لقد سعت الجزائر إلى تدارك هذا الوضع و مواجهة التحدي الذي تت تعرفه و المتمثل في بطالة حاملي الشهادات الجامعية، و التي ستعرف استمرارية حسب ما تؤكده التوقعات نتيجة ارتفاع نسبة الشباب مع

النمو السكاني الذي تشهده البلاد منذ سنة 2010 ، فبادرت بتطبيق مجموعة منالإصلاحات على منظومة التعليم العالي ، مست نمط الشهادات و طرق تقييم المعارف و المكتسبات جسدها مشروع نظام ل. م. د (ليسانس ، ماستر ، دكتوراه) بصورة تمكن من خلق تناغم و انسجام بين خريجي نظام التعليم العالي و متطلبات سوق العمل .

إلا أن الفنزة الوجيزة التي تم فيها تطبيق هذا النظام و كذا عدم إشراك الفاعلين في العملية البيداغوجية في ذلك ، هيك عن غياب تنسيق بين مختلف المؤسسات الاقتصادية و الجامعة ، لم يسمح ببلوغ الأهداف المرجوة منه ، و هي تحقيق التوافق بين العالم الأكاديمي و عالم الشغل لتقليص الفجوة بين مدخلات التعليم العالي و بين مخرجاته و ما يتطلبه من أيدي عاملة .

ولكن يبقى يعول كثيرا على هذا النظام و الجامعة عموما مستقبلا ، بشرط إجراء تعديلات و إصلاحات عميقة و حقيقية والاعتماد على منهاج تعليمي يركز على تطوير مهارات الإبداع و الابتكار ، مما يسمح بتحقيق الأهداف من تطبيق هذا النظام التعليمي و المتمثلة في الاستجابة للتغيرات العالمية و الثورة التكنولوجية ، بتكوين كفاءات مؤهلة يعنزف بشهاداتها في العالم من جهة ، و تدمج بسرعة في عالم الشغل من جهة أخرى ، أي إنتاج خريجي جامعات متخصصين قادرين على خلق فرص العمل في السوق أكثر منهم حاملين لشهادات .

المراجع:

1- و. ديبي ، "خريجي الجامعات الجزائرية (عمال المعرفة) بين وهم العمل و هاجس البطالة الذكية "، مجلة الإنسان و المجال ، العدد 3 ، أفريل 2016 ، ص62 . الموقع :

https://www.asjp.cerist.dz/en/login , consulte le 18/1/2018,15h00.

2- س .شبايكي ، " الآ ر الاقتصادية و الاجتماعية لنظام التعليم العالي (ل. م. د) " مجلة البحوث و الدراسات العلمية ، العدد5 ، جويلية 2011، ص 2 .

3-ص .غربي ، دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي ، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع ، قسم العلوم الاجتماعية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر، 2014، ص 81 .

4- ن . قريبي،" مواءمة مخرجات التعليم العالي لسوق العمل في الجزائر-دراسة استكشافية – " ، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية ، العدد 4، ديسمبر 2013 ،ص 160 .

5- ا . منصوري ، أهمية إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي (حالة الجزائر) ،المؤتمر العربي الدولي لضمان جودة التعليم العالي، 10-12 ماي 2011 ، جامعة الزرقاء ، عمان ، ص17.

6- أ.هارون، دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، قسم علم الاجتماع، الجزائر، 2010، ص122.

7- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر 50 سنة في خدمة التنمية (1962-2012) الجزائر، 2013 ص14.

8- Bouzid.N, Formation universitaire et préparation des étudiants au monde du travail et de l'emploi, thèse de doctorat, université de Constantine, Algérie, 2003, p.205-206

9- CNES, rapport national sur le développement humain, Alger, 2015, p. 99

10- Khaoura .N,"L'entreprise , L'université et le marché du travail ,tentative d'analyse", 2008، 8 مجلة الباحث ، العدد , p.15 ,https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/7488/1/R0618.pdf consulte le 15/1/2018 , 11h00.

11- Ministère de la santé, de la population et de la réforme hospitalière, situation démographique et sanitaire (2000-2017), Alger, juillet 2017, P.8

12- ONS, L'Algérie en quelques chiffres, Alger, N= 46, 2016, P.32.

13- ONS, Activité, emploi et chômage, N=785, Alger, Avril 2017, p.2